دور الطاقة وتأثيره في السياسة الخارجية الصينية تجاه غرب إفريقيا بعد العام 2000

الباحث: جنيد حاجم محمد أ.د برهان علي محمد
جامعة كركوك/ كلية القانون والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية

The Role and Impact of Energy on Chinese Foreign Policy towards West Africa after 2000

Researcher: Junaid Hajim Mohammed
Supervisor: Prof. Dr. Burhan Ali Mohammed
University of Kirkuk / College of Law and Political Science,
Department of Political Science

المستخلص: يلعب دور الطاقة دوراً محورياً في السياسة الخارجية الصينية تجاه دول غرب إفريقيا، مع التركيز على سيراليون ونيجيريا كنموذجين رئيسين ضمن هذه الدراسة، منذ بداية الألفية الجديدة، أصبحت الطاقة أحد العوامل الحيوية التي تشكل علاقات الصين مع الدول الإفريقية، حيث تسعى بكين إلى تأمين مصادر الطاقة اللازمة لدعم نموها الاقتصادي المتسارع، من خلال الاستراتيجية الاقتصادية والدبلوماسية التي اتبعتها الصين، قامت بتعزيز وجودها في غرب إفريقيا، مستفيدة من احتياطيات النفط والموارد الطبيعية الأخر، في حالة نيجيريا، تُعتبر أكبر منتج للنفط في إفريقيا، حيث تبنت الصين سياسة استثمارية نشطة، مما أدى إلى توقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية، بالإضافة إلى زيادة التعاون في مجالات البنية التحتية والتنمية، أما في سيراليون، فقد كانت الصين أيضًا نشطة في استغلال الموارد الطبيعية، بما في ذلك المعادن. وقد ساهمت الاستثمارات الصينية في تعزيز العلاقات الثنائية، مما أعطى الصين نفوذًا أكبر في المنطقة. ومع ذلك، يشير البحث إلى التحديات التي تواجهها الصين، مثل المخاوف من الاستغلال والتأثيرات البيئية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الطاقة والصين وغرب إفريقيا والنفط والاستثمار والنفوذ.

Abstract: The energy variable plays a pivotal role in China's foreign policy towards West African countries, focusing on Sierra Leone and Nigeria as the two main models within this study, since the beginning of the new millennium, Energy has become one of the vital factors shaping China's relations with African countries, as Beijing seeks to secure the energy sources necessary to support its accelerated economic growth, through the economic and diplomatic strategy followed by China, it has strengthened its presence in West Africa, taking advantage of oil reserves and other natural resources, in the case of Nigeria, it is the largest oil producer in Africa, as China has adopted an active investment policy, resulting in the signing of several Economic and trade agreements, in addition to increasing cooperation in the areas of infrastructure and development, as for Sierra Leone, China has also been active in the exploitation of natural resources, including minerals. Chinese investments have contributed to the strengthening of bilateral relations, giving China greater influence in the region. However, the research points to the challenges that China faces, such as fears of exploitation and environmental and social impacts.

Keywords: Energy, China, West Africa, Oil, Investment, Influence.

المقدمة: منذ بداية القرن الحادي والعشرين، شهد العالم تحولاً هاماً في قطاع الطاقة واعتماده على مصادر الطاقة المتنوعة لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء والوقود. وفي هذا السياق، أصبحت الصين واحدة من أكبر مستهلكي الطاقة في العالم، مما دفعها إلى تبني سياسة خارجية تهدف إلى تأمين مصادر الطاقة اللازمة لدعم نموها الاقتصادي المستدام.

اتخذت الصين سياسة خارجية نشطة تركز على قطاع الطاقة في المنطقة إزاء غرب إفريقيا، وتحديداً بعد العام 2000. تعد غرب إفريقيا منطقة غنية بموارد الطاقة مثل النفط والغاز الطبيعي والفحم، مما يجعلها مستهدفًا مهماً للصين في سعيها لتأمين إمدادات الطاقة. تأثرت سياسة الصين الخارجية حيال غرب إفريقيا بعدة عوامل: أولاً، تزايد الطلب على الطاقة في الصين نتيجة للنمو الاقتصادي المتسارع وارتفاع مستويات الاستهلاك. ثانيًا، تعرضت الصين للضغط من جانب المجتمع الدولي لتحسين أدائها البيئي وتقليل اعتمادها على الفحم الحجري كمصدر رئيسي للطاقة. بناءً على ذلك، قامت الصين بتنويع مصادر الطاقة والاعتماد على الطاقة النظيفة، وسعت إلى تطوير شراكات استراتيجية مع دول غرب إفريقيا لتأمين إمدادات الطاقة المستدامة. وقد تمثلت هذه السياسة في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري في قطاع الطاقة، بما في ذلك الاستثمار المباشر في صناعات النفط والغاز وتطوير البنية التحتية المرتبطة بها.

أولاً– أهميّة الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة تبعاً لدور السياسية الخارجية التي تسعى الدول من خلالها لتحقيق أهدافها ومصالحها، وبالتالي كيف تعمل هذه السياسية من خلال مجموعة من الأدوات للوصول إلى غايات الدولة، كما تأتي الأهمية أيضاً من دور عامل الطاقة وتأثيره في السياسة الخارجية للدولة، وهذا يتجلى في طبيعة السياسية الخارجية الصينية تجاه غرب إفريقيا بعد العام 2000، ودور متغير الطاقة في التأثير عليه.

ثانياً- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- توضيح السياسية الخارجية الصينية والمحددات الداخلية والخارجية المرتبطة بها.
- استقراء الأهمية الاستراتيجية لغرب إفريقيا في السياسية الخارجية الصينية.
- توضيح أهمية متغير الطاقة في السياسية الخارجية الصينية وأهدافها في غرب إفريقيا.

ثالثاً- إشكالية الدراسة

تعمل الدول من خلال سياستها الخارجية على السعي لتحقيق أهدافها ومصالحها سواء على المستوي السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، وبالتالي تبرز العديد من العوامل والأدوات والوسائل التي تعمل الدول من خلالها لتحقيق ذلك، ومن هنا يبرز العامل الاقتصادي وخاصة فيما يتعلق بالطاقة وما يرتبط بها، وقد سعت الصين من خلال سياستها الخارجية منذ عام 2000 إلى توسيع دائرة نفوذها وعلاقاتها وخاصة في القارة الإفريقية، واعتمدت في ذلك على متغير لطاقة بشكل أساسي .

ومن هنا تحددت إشكالية الدراسة الحالية في الإجابة عن التساؤل الرئيسي الآتي:

ماهي طبيعة السياسة الخارجية الصينية تجاه غرب إفريقيا بعد العام 2000 ودور متغير الطاقة كمؤثر فيها؟

ويتفرّع عنه التساؤلات الآتية:

1. ما هي المحددات التي تحكم السياسية الخارجية الصينية؟
2. ما هي طبيعة السياسية الخارجية الصينية تجاه القارة الإفريقية؟

3. ماهي أهم العوامل التي اعتمدت عليها الصين في سياستها الخارجية تجاه غرب إفريقيا؟

رابعاً- فرضيات الدراسة

سعت الدراسة إلى التحقق من صحة الفرضيات الآتية:

1. تعمل الصين من خلال سياستها الخارجية على تحقيق أهدافها في غرب إفريقيا .
2. تحكم العلاقات الصينية مع غرب إفريقيا مجموعة من المحددات الأساسية.

خامساً- منهجية الدراسة

تم استخدام المنهج التاريخي في هذه الدراسة وذلك لمعرفة البعد التاريخي للعلاقات الصينية مع الدول الإفريقية والآليات التي تحكم هذه العلاقة، إضافة إلى المنهج الوصفي – التحليلي للتمكن من تحليل السياسة الخارجية الصينية تجاه غرب إفريقيا والعوامل والمحددات التي تحكمها.

سادساً- هيكلية الدراسة:

تتكون الدراسة من مقدمة وثلاثة مباحث، يأتي المبحث الأول بعنوان الأهمية الاستراتيجية لغرب إفريقيا في السياسة الخارجية الصينية والمبحث الثاني بعنوان الأهمية الاستراتيجي، أما المبحث الثالث فتناول الأهمية السياسية وتم تقسيم كل مبحث منها إلى ثلاث مطالب.

المبحث الأول: الأهمية الاقتصادية لغرب إفريقيا في السياسة الخارجية الصينية

غرب إفريقيا تحظى بأهمية استراتيجية كبيرة في السياسة الخارجية الصينية. تعد المنطقة غنية بالموارد الطبيعية وتشتهر بإنتاج النفط والغاز والمعادن مثل الذهب والبوكسيت والحديد. بالإضافة إلى ذلك، تمتاز غرب إفريقيا بموقعها الجغرافي الاستراتيجي على الساحل الغربي للقارة الأفريقية وتطل على المحيط الأطلسي، وتهدف الصين إلى تعزيز تعاونها مع غرب إفريقيا بغية تأمين مصادر الطاقة والموارد الأخرى الحيوية التي تلبي احتياجاتها الاقتصادية

المتزايدة. قد توفر الاستثمارات الصينية في المنطقة فرصًا لتطوير البنية التحتية، وتعزيز القدرات الصناعية والتجارية، وتحسين الحياة الاقتصادية للسكان المحليين، إن متغير القوة يعد المحور الأساسي في صياغة سلوك الصين الدولي ومكانتها المستقبلية،بالتالي فأن الوقوف على واقع القوة الاقتصادية والمالية والعسكرية الصينية ونفوذها السياسي المتنامي بشكل مستمر كما ان أمتلاك الدول لعوامل القوة المختلفة هو الذي يميز بعضها عن بعض. [1]

بالإضافة إلى ذلك، تعزز الصين تواجدها السياسي والدبلوماسي في غرب إفريقيا من خلال توقيع اتفاقيات وشراكات مع الدول الإفريقية في مجالات مختلفة مثل التجارة والاستثمار والتعليم والثقافة. يسعى الصين أيضًا إلى بناء علاقات وثيقة مع الدول الإفريقية على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني، وذلك من أجل تعزيز تأثيرها الدبلوماسي وتحقيق مصالحها الاستراتيجية في المنطقة. تتعاون الصين مع غرب إفريقيا أيضاً في مجال التنمية المستدامة والتحديات العالمية المشتركة مثل تغير المناخ والأمن الغذائي والصحة العامة. تعمل الصين على تقديم الدعم والمساعدة للدول الإفريقية في هذه المجالات وتعزيز التعاون الدولي لمواجهة تحديات

العصر الحديث.

المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية

عملت الصين على تنفيذ سياسة التصنيع من أجل التصدير كجزء من السياسة الخارجية ، وتم اتباع سياسة تعاونية برجماتية تفتقر إلى الالتزام الصارم بالمبادئ الإيديولوجية. يعد هذا النهج التعاوني البرجماتي ضرورياً، وذلك لتأمين تدفق المواد الخام الضرورية للنمو الاقتصادي في الصين، إذ يعتمد الاقتصاد الصيني بشكل كبير على الموارد الخام لصناعته، وبالتالي فإن ضمان توفر هذه الموارد يعد أمراً حيوياً. وتأمين موارد الطاقة، بما في ذلك النفط الخام والغاز الطبيعي. منذ عام 1993، تحولت الصين من كونها مصدراً للنفط إلى مستورد له نتيجة لنمو

(1) أ.م صفاء حسين علي ،المتغير النفطي وأثره في السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي،مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية،المجلد(21)،العدد 37، 2021 ص471.

صناعتها. وتعتبر الصين حاليًا أكبر مستهلك للنفط الخام على مستوى العالم، تهدف السياسة الصينية إلى ضمان توفر موارد الطاقة اللازمة للاقتصاد وتلبية احتياجاتها المتزايدة. وتعد هذه السياسة جزءًا من استراتيجية الصين لتحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز القدرة التنافسية في الساحة العالمية [1].

باتت صناعة النفط الأفريقي عاملاً مؤثراً بارزاً في النظام العالمي، إذ تتجه المناقشات السياسية نحو استراتيجيات إدارة إمدادات النفط الأفريقي التي أصبحت ضمن أجندة القوى العالمية الكبرى، تتجه الدول الصناعية الكبرى نحو التنويع في مصادر إمدادات النفط، وساهمت الأحداث المضطربة في الشرق الأوسط في تعزيز هذا الاتجاه، وتتقدم الولايات المتحدة الأمريكية والصين في قائمة الدول الأكثر استهلاكًا للطاقة البترولية في العالم، وهذا يزيد من حالة عدم الاستقرار السياسي في القارة الأفريقية، لذلك، بدأت الدول الكبرى وضع استراتيجيات للتعامل مع الدول الأفريقية[2].

[1] شريفة كلاع، البعد الطاقوي في الاستراتيجية الصينية تجاه إفريقيا، مؤتمر آفاق التعاون العربي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق، الجامعة الإفريقية العالمية، 2017، ص221.

[2] نجلاء محمد مرعي، الثروة النفطية والتنافس الاستعماري الجديد في إفريقيا، مجلة البيان، التقرير الاستراتيجي السابع، الرياض، 2010، ص418.

شكل رقم (1) حجم الاستثمارات الصينية في إفريقيا حسب القطاع

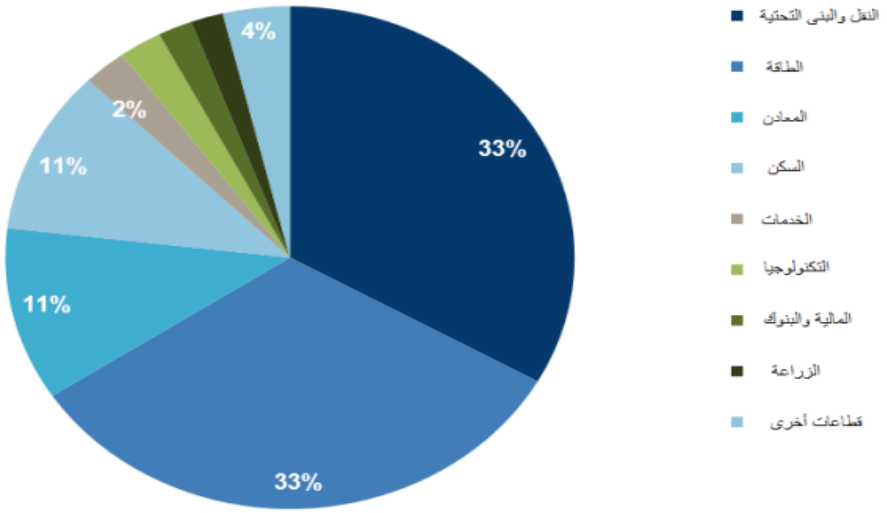

Source : Mariama Sow, " Figures of the week: Chinese Investment in Africa ", (Brookings: Africa in Focus, Thursday, September 6, 2018), sur:

Figures of the week: Chinese investment in Africa (brookings.edu)

يلعب الغاز الطبيعي دوراً آخر في تعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية بين الصين وإفريقيا، نظرًا لاحتياجات الاقتصاد الصيني المتزايدة لهذا المورد ولإمكانات الغاز المتاحة في القارة الأفريقية، وقد شهد إنتاج الغاز الطبيعي نموًا ملموسًا خلال الفترة من عام 1980 إلى عام 2016، إذ ازداد بمعدل 6.1%، وتعد نيجيريا الدولة الأولى في القارة الأفريقية من حيث الاحتياطات المؤكدة للغاز الطبيعي، وقد ارتفعت هذه الاحتياطات في نيجيريا بمعدل سنوي قدره 4.3% خلال الفترة من عام 1980 إلى عام 2016، إذ ارتفعت من 1.2 تريليون متر مكعب في عام 1980 إلى 5.3 تريليون متر مكعب في نهاية عام 2016، وتمثل الاحتياطات في نيجيريا 2.8% من إجمالي الاحتياطات العالمية في عام 2016، وعند النظر إلى احتياطات

الغاز الطبيعي في القارة الأفريقية، نجد أن هذه الاحتياطات ارتفعت بمعدل 2.4% خلال الفترة من عام 1980 إلى عام 2016، حيث ارتفعت من 6 تريليون متر مكعب في نهاية عام 1980 إلى 14.3 تريليون متر مكعب في نهاية عام 2016 [1].

المطلب الثاني: الثروات والموارد الأولية

تحتضن إفريقيا موارد طبيعية هائلة، إذ تمتلك حوالي ثلث الاحتياطيات المنجمة في العالم، فهي تسيطر على 89% من احتياطي البلاديوم العالمي، و71% من احتياطي الكروم، و61% من احتياطي المنغنيز، وفيما يتعلق باليورانيوم، المادة الهامة جدًا في الصناعات النووية، تساهم إفريقيا بأكثر من 18% من إجمالي الإنتاج العالمي، وتحتوي القارة على ثلث احتياطي اليورانيوم العالمي، إذ تنتجه أربع دول أفريقية من بين سبعة عشر دولة في العالم، تعد ناميبيا وجنوب إفريقيا والنيجر أبرز الدول المنتجة لليورانيوم، حيث تنتج النيجر 8% من إجمالي الإنتاج العالمي وتحتل المركز الرابع عالميًا، بينما تحتل ناميبيا المركز الثامن، انضمت مالاوي إلى هذه القائمة في عام 2009 وانضمت تنزانيا في عام 2013، ويتوقع أن تتجاوز كندا كواحدة من أكبر منتجي اليورانيوم في العالم[2].

المطلب الثالث: الثروات الحيوانية والزراعية

تحتل إفريقيا مكانة هامة في مجال الزراعة، إذ تحتوي على أكبر نسبة من الأراضي الزراعية غير المستغلة في العالم. تعمل حوالي ثلث سكان القارة في الزراعة، وتساهم الزراعة بين 20% إلى 60% من الناتج القومي لكل دولة إفريقية، يتميز القارة بتنوع بيئي ومناخي يجعلها واحدة من أكبر المناطق المناسبة للإنتاج الزراعي، في المناطق الاستوائية، تُزرع القهوة والأناناس والكاكاو والنخيل، في مناطق السافانا، يتم إنتاج البطيخ والفول السوداني والفلفل. في مناطق الصحراء، يتم زراعة التمور والبلح، وفي مناطق البحر المتوسط، يتم زراعة الطماطم والموالح

[1] مظفر البرازي، التطورات الراهنة في قطاع النفط والغاز الطبيعي في الدول الإفريقية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 44، العدد 165، 2018، ص 16

[2] مراد شحماط، الامتداد الناعم للقوى الصاعدة في إفريقيا- إيران أنموذجاً، مجلة رؤية تركية، العدد5، 2016، ص106.

والزيتون بالإضافة إلى الخضروات، بالإضافة إلى ذلك، تتميز إفريقيا بثروة غابية هائلة، حيث تسهم صناعة الخشب بنسبة 6% من الناتج الداخلي الإجمالي للقارة الأفريقية، تتوفر أخشاب عالية الجودة، وتركز في مناطق وسط إفريقيا والغابون والكونغو والكاميرون، يتم تصدير هذه الأخشاب إلى عدة دول مثل الاتحاد الأوروبي وإسرائيل واليابان[1].

المبحث الثاني: الأهمية الاستراتيجية لغرب إفريقيا في السياسة الخارجية الصينية

شهدت العلاقات بين جمهورية الصين الشعبية وإفريقيا تغيراً كبيراً على مر التاريخ، إذ تحولت من علاقات سياسية صريحة إلى تركيز أكبر على العلاقات الاقتصادية. في الخمسينات من القرن العشرين، كانت الصين بحاجة إلى دعم حركات التحرير في جميع أنحاء إفريقيا في نضالها ضد الاستعمار، وبعد استقلال الدول الإفريقية، ومع ان السياسة الخارجية هي السياسة الرسمية للدولة إلا أن الأتصالات والتفاعلات بين المصااح والهيئات عديدة وتجد طريقها اى صانعي القرار عبر التبادل التجاري والعلاقات الثقافية والأعلام وغيرها.[2] سعت الحكومة الصينية للتقرب من الحكومات الجديدة للحصول على الاعتراف الدبلوماسي والدعم في مطالبتها بتمثيل الصين في الأمم المتحدة بدلاً من حكومة تايوان التي لا تعترف بها الدول الغربية. في الستينات، كانت إفريقيا أيضاً مجالاً للتنافس بين الصين والاتحاد السوفيتي. لذلك، قدمت الحكومة الصينية مساعدات للدول الإفريقية، وكان مثالاً بارزاً لذلك إقامة خط سكة حديد في السبعينات لتوفير منفذ بحري بديل لزامبيا بدلاً من الطريق التقليدي عبر زيمبابوي التي كانت تحت حكم الأقلية البيضاء في ذلك الوقت.

(1) إبراهيم كرسني، التوجه نحو إفريقيا الفرص والتحديات، مركز دبي لبحوث السياسات العامة، 2021/1/10، ص4.
(2) دكتور برهان علي محمد ، السياسة الخارجية عملية صنع وأتخاذ وتنفيذ القرارات الخارجية .دراسة نظرية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ،المجلد13،العدد 45 ،2023 ،ص469

المطلب الأول: الموقع الجغرافي

تحتل القارة الإفريقية المرتبة الثانية من حيث المساحة في العالم، وهي أيضاً ثاني أكبر قارة من حيث عدد السكان، يمثل الشباب النسبة الأكبر من سكان أفريقيا، إذ يتراوح أعمارهم بين 19 عاماً أو أقل، تشكل القارة 6% من سطح الأرض وتمتد شمالًا إلى البحر الأبيض المتوسط وغرباً إلى المحيط الأطلسي. وفي الجنوب الشرقي، تطل على المحيط الهندي وتضم قناة السويس والبحر الأحمر، بالإضافة إلى جزيرة مدغشقر، تحتوي القارة أيضاً على مضيق جبل طارق ومضيق باب المندب، بفضل موقعها الجغرافي المركزي، تعد القارة الإفريقية مركزاً عالمياً للتجارة، إذ تتمتع بقدرة عالية على التواصل مع العالم الخارجي [1].

تعرف غرب إفريقيا عادةً بأنها المنطقة التي تضم جميع الدول الموجودة في غرب إفريقيا، والتي تحدها المحيط الأطلسي من الغرب وخليج غينيا من الجنوب وبحيرة تشاد من الشرق، وتنتهي في الحدود الشمالية لكل من مالي والنيجر[2]. يقع هذا الإقليم على خط عرض 16 شمالًا على خط الاستواء[3]، ويضم خمسة عشر دولة وهي: موريتانيا، مالي، النيجر، نيجيريا، بنين، الطوغو، غانا، بوركينا فاسو، ساحل العاج، ليبيريا، غينيا، سيراليون، السنغال، غينيا بيساو، وغامبيا[4].

إقليم غرب إفريقيا يُعتبر إقليماً واسع المساحة، إذ يمتد على مسافة تقدر بحوالي 1500 كم من الشمال إلى الجنوب وحوالي كم كيلومتر من الغرب إلى الشرق[5]. توسعه الجغرافي يجعله يشكل حوالي سدس مساحة القارة الأفريقية بأكملها، وهذا يُعادل تقريبًا 3 مليون و 900 ألف كم، هذا التوسع يؤدي إلى تنوع الخصائص الطبيعية في المنطقة.

---

(1) هبة حسين، فضاءات المصالح الاقتصادية الصينية في إفريقيا، مجلة حمورابي، العدد 31-32، السنة السابعة، 2019، ص19.

(2) أنور عبد الغني، العقاد، الوجيز في إقليمية القارة الإفريقية، دار المريخ، الرياض، 1982، ص260.س

(3) فيج جي دي، تاريخ غرب إفريقيا، ترجمة يوسف نص، دار المعارف القاهرة، 1982، ص15.

(4) فتحي أبو عيانة، جغرافيا إفريقيا دراسة إقليمية للقارة مع التطبيق على دول جنوب الصحراء، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1983،ص219.

(5) Dumont, Jean (ed.) : L'histoire générale de l'Afrique, Tome 1, Editions Beauval, Paris, 1971, p.60

المطلب الثاني: الأمن الاستراتيجي ومكافحة الإرهاب

رغم التحديات التي تواجه إفريقيا، مثل اتساع نطاق نظم الحكم الديكتاتورية، فإنها تشهد نشوء حركات شعبية واسعة تدعو إلى تحقيق الحكم الديمقراطي، وهذا يؤدي إلى زيادة العنف والاضطرابات السياسية وتصاعد النزاعات وارتفاع مستوى الفساد، ومع ذلك، تظل القارة محوراً للتوازن، إذ تعمل على بناء التوازنات وإيجاد بدائل للتفاوض بين القوى في المناطق المختلفة، وخاصة في ظل التوترات العالمية الحالية، يتجسد ذلك في الشبكة الواسعة من العلاقات والزيارات الرسمية على مختلف المستويات، بالإضافة إلى العلاقات التبادلية بين المؤسسات والمنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي ومنظمات إقليمية أخرى، بالإضافة إلى العلاقات مع المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، ومن خلال هذه العلاقات، يمكن للقارة أن تعبر عن صوتها في المحافل الدولية وتستفيد منها[1].

تتمثل أهمية القارة الأفريقية من الناحية الاستراتيجية الأمنية في عدة جوانب عسكرية، والتي يمكن تلخيصها في الاتجاهين التاليين:

الاتجاه الأول: تتمثل في السيطرة على القارة الأفريقية من خلال إنشاء قواعد عسكرية في المناطق والأقاليم ذات الأهمية الجيو استراتيجية. يهدف ذلك إلى تحقيق السيطرة العسكرية والتأثير على الأحداث في القارة.

الاتجاه الثاني: يتمثل في الهيمنة السياسية والعسكرية على السوق الأفريقية الواعدة، التي تعد مصدرًا هامًا لتصدير الأسلحة نظرًا لوجود العديد من النزاعات بين الدول الأفريقية. فالقارة الأفريقية تعتبر سوقًا حيوية لتصدير الأسلحة وميدانًا مناسبًا لاختبارها.

[1] مراد شحماط، الامتداد الناعم للقوى الصاعدة في إفريقيا- إيران أنموذجاً، مرجع سابق، ص108.

المطلب الثالث: منظمة الإيكواس

تأسست المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا رسمياً في 28 أيار 1975 بعد توقيع معاهدة لاغوس في نيجيريا، تم تعديل المعاهدة في كوتونو في عام 1993، وتعتبر المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا هي الآلية المؤسسية لدعم جهود التعاون الإقليمي بين دول المنظمة. تضم المجموعة حاليًا 15 دولة وهي على التوالي: (جمهورية بنين، بوركينا فاسو، جمهورية الرأس الأخضر، جمهورية كوت ديفوار، جمهورية غامبيا، جمهورية غانا، جمهورية غينيا، جمهورية غينيا بيساو، جمهورية ليبيريا، جمهورية مالي، جمهورية النيجر، جمهورية نيجيريا، جمهورية السنغال، جمهورية سيراليون، جمهورية توغو) وانسحبت موريتانيا من المجموعة في عام 1999، ظهرت الجماعة لأول مرة في بداية عام 1972، عندما زار كل من الجنرال ياكوبو جوون، رئيس الدولة النيجيري السابق، وجناسينجبى اياديما، رئيس توجو السابق، المنطقة لدعم فكرة التكامل. وتم ترجمة هذه الجهود في معاهدة لاغوس – نيجيريا في عام 1975، والتي ساهمت في تأسيس الجماعة، في البداية اقتصرت معاهدة لاغوس على السياسات الاقتصادية، ولكن تم تعديلها وتوسيع نطاقها وصلاحياتها في عام 1993 نتيجة للأحداث السياسية التي تلت ذلك [1].

تتواصل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مع مجموعة من الأهداف والمبادئ التي تحدد العلاقة بين الدول الأعضاء والمواطنين والمؤسسات التابعة للمنظمة. وتنص الاتفاقية المؤسسة للمنظمة وجميع الاتفاقيات الأخرى على ضرورة الامتثال لهذه المبادئ والأهداف الرئيسية. ومن أبرز هذه الأهداف التي تم اعتمادها بشكل نهائي وفقًا للمادة 03 من المعاهدة الحالية المعتمدة منذ عام 1993، وهي [2]:

1- المساواة والترابط بين الدول الأعضاء.

(1) بدر شافعي، تسوية الصراعات في إفريقيا (نموذج الإيكواس)، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2009، ص76.
(2) محمد شيباني، دور منظمة الإيكواس في تسوية النزاعات غرب إفريقيا: دراسة في الآليات والإنجازات، مجلة مدارات سياسية، المجلد 5، العدد1، 2021، ص319-320.

2- التضامن والاكتفاء الذاتي والجماعي.

3- التعاون بين الدول ومواءمة السياسات وتكامل البرامج.

4- عدم الاعتداء بين الدول الأعضاء.

5- صون السلام والأمن والاستقرار الإقليمي من خلال تعزيز وتقوية علاقات الجوار الحسنة.

6- التسوية السلمية للنزاعات بين الدول الأعضاء والتعاون النشط بين الدول المجاورة وتعزيز البيئة السلمية كشرط أساسي للتنمية الاقتصادية.

7- احترام وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب وفقًا لأحكام الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

8- الشفافية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية والمشاركة الشعبية في التنمية.

9- الاعتراف بالقواعد والمبادئ القانونية للجماعة وتعزيز نظام حكم ديمقراطي في كل دولة عضو وفقًا لإعلان المبادئ السياسية المعتمد في 6 تموز 1991 في أبوجا.

10- التوزيع العادل والمنصف لتكاليف وفوائد التعاون والتكامل الاقتصادي.

المبحث الثالث: الأهمية السياسية لغرب إفريقيا في السياسة الخارجية الصينية

شددت الحكومة الصينية في تقرير "الكتاب الأبيض" على سياستها في إفريقيا، يهدف هذا التقرير إلى تأكيد رغبة الصين في إقامة علاقة استراتيجية مع القارة، مبنية على المساواة والثقة المتبادلة على المستوى السياسي، وقد أعرب الرئيس السابق جيانغ زميني عن هذا الأمر خلال مشاركته في "منتدى التعاون الصيني الأفريقي" عام 2000، تدعم الصين جهود الدول الأفريقية في اختيار نظام سياسي ونمط تنمية يتناسب مع الظروف الوطنية، وذلك وفقاً للمبادئ التي

ترفعها الصين في علاقتها مع أفريقيا وعلاقات الجنوب–الجنوب، مستندة إلى مبدأ "التنمية والسلام الدولي"، وبالتالي، تتبنى الصين سياسة تختلف عن السياسات القديمة والجديدة للدول الأخرى في إفريقيا[1].

المطلب الأول: غرب إفريقيا والجمعية العامة للأمم المتحدة

تشكل الدول الأفريقية حزاماً دبلوماسياً، إذ أصبحت الصين قوة قادرة على التأثير في التوجه الاستراتيجي للسياسة العالمية. لقد حدث تغيير في دور وهيكلية واستجابة الأمم المتحدة، بالمقارنة بتأسيسها في سان فرانسيسكو عام 1945[2]. وقد ساهمت عدة عوامل وأحداث في هذا التغيير، ولكن لا يمكننا إنكار أن جزءاً أساسياً من هذا التغيير يعود إلى انضمام الدول الأفريقية بشكل متزايد إلى العضوية في الأمم المتحدة. فقد ازداد عدد الدول الأفريقية الأعضاء بشكل كبير من أربع دول في عام 1945 (مصر وإثيوبيا وليبيريا وجنوب أفريقيا) إلى تسع عشرة دولة أفريقية. وفي الستينيات، زادت وحدات سياسية مستقلة في أفريقيا، ووصلت إجمالي عدد الدول الأفريقية الأعضاء في الجمعية العامة إلى خمسين دولة، أي ثلث إجمالي الأعضاء. وبالنظر إلى حجمها الكبير، فإن تأثيرها أصبح قويًا وفعالًا، خاصة في القضايا التي تهمها [3].

تتمثل أهمية البعد الدولي بالنسبة للصين في قدرتها على الحصول على دعم من الدول الأفريقية لمواجهة جهود القوى الكبرى في إصدار قرارات ضدها واتهامها بانتهاك حقوق الإنسان. وتصر منظمة الوحدة الأفريقية على ضرورة تمثيل المنطقة الجغرافية الأفريقية بشكل عادل في هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالات المتخصصة.

---

(1) Valérie Niquet, "la stratégie Africaine de la chine, pékin et de reteur en Afrique," Politique étrangère, no. 2 (2006), p.363.

(2) Valérie niquet ,**la stratégie africaine de la chine** , article publié initialement dans politique étrangére,2006, p.6

(3) محمد عبد الغني سعودي، قضايا إفريقيا، عالم المعرفة، الكويت، 1980، ص41-42.

المطلب الثاني: الحريات العامة وحقوق الإنسان

تاريخ حقوق الإنسان في أفريقيا الحديثة غني، حيث ساهم الشعب الإفريقي في النضال ضد الاستعمار ومكافحة الفصل العنصري، و لعبت حقوق الإنسان أيضاً دوراً مركزياً في انتقاد الأنظمة القمعية التي ظهرت في فراغ السلطة بعد الاستقلال، يستمر المجتمع المدني في استخدام حقوق الإنسان كأداة للمطالبة بالتغيير – حيث تزدهر الآن المئات من المنظمات غير الحكومية حقوق الإنسان في القارة، تسعى لمساءلة الحكومات وتعزيز حقوق المضطهدين والمحرومين، على الرغم من استمرار الصراع والقمع في العديد من الدول مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والصومال وزيمبابوي، إلا أن ثقافة احترام حقوق الإنسان تترسخ في أجزاء أخرى من القارة، حيث كانت الانتخابات الرئاسية الأخيرة توترت ولكن انتهت بسلام. تمت مؤخرًا إشادة منظمة هيومن رايتس ووتش بمبادرات حقوق الإنسان في هاتين الدولتين، بالإضافة إلى ليبيريا وزامبيا، على المستوى الدولي أيضاً.[1]

تمثل الاشتراكية الأفريقية اتجاهاً جديداً في الفلسفة السياسية في فترة ما بعد الاستقلال في أفريقيا، تهدف هذه الاشتراكية إلى إنشاء نظام اجتماعي جديد يستند إلى أفضل تقاليد المجتمع الأفريقي قبل الاستعمار، تم تعريف الاشتراكية الأفريقية على أنها "اشتراكية ديمقراطية كما يصورها الأفارقة في إفريقيا، وتتطور من طريقة الحياة الأفريقية وصياغتها بعبارات خاصة نتيجة للتحليل المستمر للمجتمع الأفريقي"، تعمل الاشتراكية الأفريقية على الدفاع عن مفهوم أفريقي للديمقراطية يختلف عن المفاهيم الغربية[2].

[1] EI-Obaid Ahmed EI-Obaid and Kwadwo Appiagyei-Atua, Mcgill law journal, revue de droit de mcgill, Vol, p823.
[2] Lbid, p.825.

الخاتمة

نجد أن الدور الذي تلعبه الطاقة كمتغير أساسي يؤثر بشكل كبير في توجهات وسياسات الصين تجاه غرب إفريقيا، وتحديدًا نيجيريا وسيراليون كدول نموذجية، من خلال استكشاف العلاقة بين مصالح الطاقة والتأثير السياسي، ويظهر تطور العلاقات بين الصين والدول الأفريقية في هذا السياق خلال الفترة المذكورة، كما تعكس التحولات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية التي شهدتها المنطقة، مما يعزز فهمنا لدور الصين كقوة ناشئة ومتأثرة بمتغيرات الطاقة في تشكيل سياستها الخارجية تجاه غرب إفريقي.

استطاعت الصين من خلال سياستها الخارجية تجاه المنطقة من الصعود السلمي وتوسيع دائرة نفوذها وهذا أدى إلى توطيد علاقاتها مع الدول الإفريقية بشكل واسع، فضلاً عن عمليات التبادل التجاري والاعتماد الاقتصادي لا سيما من جانب الصين فيما يتعلق بعنصر الطاقة.

الاستنتاجات:

1- اعتمدت محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه القارة الإفريقية على البعد التاريخي للعلاقات بينهما، إضافة لأهمية هذه القارة بما تمتلكه من ثروات على صعيد الطاقة والمعادن في المدرك الجيوسياسي الصيني.

2- عملت الصين من خلال سياستها الخارجية على اتباع استراتيجية الصعود السلمي تجاه القارة الإفريقية، وذلك من خلال تقديم مجموعة من الامتيازات التجارية والمالية من خلال القروض، وخاصة بالنسبة لدول غرب إفريقيا الغنية.

المصادر والمراجع:

المراجع العربية

أولاً- الكتب

1. إبراهيم كرسني، التوجه نحو إفريقيا الفرص والتحديات، مركز دبي لبحوث السياسات العامة، 2021/1/10.
2. أنور عبد الغني، العقاد، الوجيز في إقليمية القارة الإفريقية، دار المريخ، الرياض، 1982
3. بدر شافعي، تسوية الصراعات في إفريقيا (نموذج الإيكواس)، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2009.
4. شريفة كلاع، البعد الطاقوي في الاستراتيجية الصينية تجاه إفريقيا، مؤتمر آفاق التعاون العربي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق، الجامعة الإفريقية العالمية، 2017.
5. فتحي أبو عيانة، جغرافيا إفريقيا دراسة إقليمية للقارة مع التطبيق على دول جنوب الصحراء، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1983.
6. فيج جي دي، تاريخ غرب إفريقيا، ترجمة يوسف نص، دار المعارف القاهرة، 1982.
7. محمد عبد الغني سعودي، قضايا إفريقيا، عالم المعرفة، الكويت، 1980.

ثانياً- المجلات والدوريات

1. أ.م صفاء حسين علي ،المتغير النفطي وأثره في السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي،مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية،المجلد(21)،العدد 37، 2021.
2. دكتور برهان علي محمد ، السياسة الخارجية عملية صنع وأتخاذ وتنفيذ القرارات الخارجية .دراسة نظرية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ،المجلد13،العدد 45 ،2023 ،ص469
3. محمد شيباني، دور منظمة الإيكواس في تسوية النزاعات غرب إفريقيا: دراسة في الآليات والإنجازات، مجلة مدارات سياسية، المجلد 5، العدد1، 2021.
4. مراد شحماط، الامتداد الناعم للقوى الصاعدة في إفريقيا- إيران أنموذجاً، مجلة رؤية تركية، العدد5، 2016.
5. مظفر البرازي، التطورات الراهنة في قطاع النفط والغاز الطبيعي في الدول الإفريقية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 44، العدد 165، 2018
6. نجلاء محمد مرعي، الثروة النفطية والتنافس الاستعماري الجديد في إفريقيا، مجلة البيان، التقرير الاستراتيجي السابع، الرياض، 2010.
7. هبة حسين، فضاءات المصالح الاقتصادية الصينية في إفريقيا، مجلة حمورابي، العدد 31-32، السنة السابعة، 2019.

المراجع الأجنبية

1. Dumont, Jean (ed.) : L'histoire générale de l'Afrique, Tome 1, Editions Beauval, Paris, 1971.

2. EI-Obaid Ahmed EI-Obaid and Kwadwo Appiagyei-Atua, Mcgill law journal, revue de droit de mcgill.

3. Valérie niquet ,la stratégie africaine de la chine , article publié initialement dans politique étrangére,2006

4. Valérie Niquet, "la stratégie Africaine de la chine, pékin et de reteur en Afrique," Politique étrangère, no. 2 (2006).